ندوة ضرب العراق والشرعية الدولية

الأستاذ الدكتور جعفر عبد السلام

أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية

إن القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية قد منع الحرب تماما ووضعها خارج الشرعية القانونية، وكانت هناك اجتهادات في تعريف الحرب، وحالة الحرب ومتى نعتبر في حالة الحرب؟ وقد وضع بعض العلماء كالدكتور/ حامد سلطان كتابا بعنوان قواعد العلاقات الدولية في وقت السلم، ودرسه لفترات طويلة على أساس أن الحرب أصبحت خارج دائرة الشرعية القانونية فكيف نتحدث عن تنظيم لها وهى غير مشروعة، وقد ساد هذا المفهوم الفكر الدولي لفترة طويلة على أساس أن الحرب صارت ممنوعة، والأساس الذي يستند إليه هذا الاتجاه وهذا المنطق هو المادة الثانية فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي ذكرت صراحة امتناع الدول عن التهديد بالقوة، أو استخدامها في العلاقات الدولية على وجه لا يتفق مع حاجات ومقاصد الأمم المتحدة.

وهناك رسائل دكتوراه كتبت عن نظرية الحرب والنزاع المسلح، ومن ذلك ما كتبه الدكتور زكريا عزمي، إذ أنه ينبغي بعد حالة الحرب دراسة النزاعات المسلحة، وما يمكن أن يحكمها من قواعد.

وقد أجاز القانون الدولي في حالتين فقط استخدام القوة وهذا هو الذي يتفق مع الميثاق.

١- الحالة الأولى: هي حالة الدفاع الشرعي، وقد نص عليها صراحة في المادة ٥١ من الميثاق، وهى واضحة في تقرير حق أساسي موجود للبشرية ويسير مع طبيعة الأمور وهو أن من يُعتدى عليه فله الحق كل الحق في رد هذا العدوان بكافة الوسائل مع وجود ضوابط تحكم مسائل الدفاع الشرعي، منها وقوع اعتداء فعلي، وليس وشيك كما يحاول البعض أن يقول الآن بالدفاع الشرعي الوقائي، وهى النظرية التي استحدثتها إسرائيل لتبرر بها ضرب العرب في كل مناسبة بشكل مفرط.

ويكاد يجمع غالبية الفقه الدولي على أنه لابد من وقوع عدوان فعلي لرد العدوان والقضاء عليه.

والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تعطى هذا الحق لدولة منفردة كما تعطيه لمجموعات من الدول تتعاون معا لرد الاعتداء الذي وقع على دولة منها.

ومن هذا المنطلق فإن اتفاقية الدفاع المشترك العربية، وحلف الأطلنطي، وكافة التحالفات تستند في وضعها القانوني لهذه المادة، أي أنها أحلاف دفاعية، ولا يجوز لها أن تبادر أحد بعدوان، فالحرب ممنوعة.

وفـــي أعقـــاب العدوان الثلاثي على مصر أضاعت فرنسا كل المستندات حتى لا يعرف العالم أنها تدبر لوقوع حرب:

٢- الحالـــة الثانية: وهي تلك التي تستند إلى الفصل السابع من الميثاق، وهى بعنوان التدابير التي تتخذ في حالات الإخلال بالسلم، أو وقـــوع عدوان، وهى ما نطلق عليه في كتابات القانون الدولي حالات الأمن الجماعي وهى أشبه بالحالات البوليسية، ومجلس الأمن مفوض بحكم المادة ٢٤، ٢٥ من الميثاق بأن يقوم بالأعمال التي يراها لازمة لمنع العدوان الذي قد تدبره دولة على دولة أخرى.

وقد أورد الميثاق بعدما استبعد الحرب بدائل يمكن الاستغناء بها عـــن الحرب في العلاقات الدولية، كمنهج التسوية السلمية للمنازعات، ومنهج نزع السلاح، ومنهج الأمن الجماعي وهكذا.

والهدف من منهج الأمن الجماعي أنه قد يوجد أشرار على رأس الـــدول، ويتحكمون في مقادير الأمم للاعتداء على الغير بشكل مدبر، فـــإن على الدول أن تكون قوة من بينها لكى تكبح جماح هذا العدوان، وتـــرده علـــى أعقابه عملا بمبدأ معروف يسمى الكل في سبيل الفرد، والفـــرد فـــي سبيل الكل، وهو ما تعبر عنه الآية الكريمة: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِـــكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً﴾ (المائدة:٣٢).

فأمن الدول والمجتمعات يحتاج إلى تقديم أفرادها في سبيل وقاية النظام العام، وحماية المصلحة العامة الدولية.

فكيف طبق مجلس الأمن ذلك في حالة العراق؟ ففي حرب الخليج الثانية كان من الملاحظ أن مجلس الأمن ولأول مرة يتصرف بسرعة وحزم، فمن اليوم الأول صدر قرار يلزم العراق بالانسحاب من الكويت، وصدرت القرارات العشرة بعد ذلك في هذا الإطار.

لكن ما حدث بعد ذلك من رد العدوان ليس محل تسليم من الفقه الدولي على أنه إتباع لمنهج الأمن الجماعي، كما ورد في الباب السابع من الميثاق، وهدف الأمن الجماعي الوحيد هو كبح جماح العدوان ورده، لذلك يقول الكثير من رجال القانون الدولي، إن هذا الهدف تحقق بإخراج العراق من الكويت، لكن الذي حدث هو تحطيم الكويت وتحطيم العراق بعد ذلك، أي تجاوزت القوات المتحالفة حدودها حتى قال بعضهم: إنها لم تكن حربا للأمم المتحدة، ولم تكن الجنود تلبس الزي الأزرق الخاص بالأمم المتحدة، وإنما استطاعت أمريكا أن تحصل على تفويض من مجلس الأمن باستخدام القوة عن طريق القوات المتحالفة التي جمعتها لضرب العراق.

وقد صدر من مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ وهو من أطول القرارات وأغربها في تاريخ الأمم المتحدة، إذ أنه تجاوز قضية كبح جماح العراق، وتحرير الكويت، فقنن ضرورة إخضاع العراق لرقابة مستمرة من قبل المجتمع الدولي، وأنشأ اللجنة الخاصة بالتفتيش على

الأسلحة العراقية، وأنشأ المناطق العازلة شمالا وجنوبا بدعوى عدم الاعتداء على الجيران، فهذا القرار فصل قضية لا تتصل بقضية الأمن الجماعي، والمقصد الظاهر لهذا القرار قد يكون حسنا، وهو تقنين نظام للعراق لكي لا تعتدي على جيرانها، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة.

والهدف أولا وأخرا من هذا القرار هو الاستيلاء على البترول في المنطقة، وكذلك كان هدف العراق من غزو الكويت، فقد ارتكبت العراق خطأ فادحا عند محاولة القضاء على الكويت كدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد ادعت العراق أنها انتصرت في الحرب وسموها بأم المعارك، ويحتفلون بها كل عام، ولا أرى وجها واحدا للانتصار.

والأمم المتحدة تعتبر سندها الآن للحرب هو القرار ٦٨٧ وأن العراق قد خرجت على هذا القرار، والذي نص على ضرورة نزع سلاحها الشامل، ولم تتعاون بشكل كاف مع لجنة التفتيش والمراقبة الدولية.

وأرى أن هذه القرارات تخرج عن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن يتجاوز فيها الصلاحيات المعتادة والتي نعرفها، لأن الأمم المتحدة لم تطبق مبدأ الأمن الجماعي في حياتها على الإطلاق إلا في كوبا، والكثير يشكك في هذا. ثم طبق على

العـــراق والكويـــت، وأدى إلى نتائج جيدة بإعادة تحرير الكويت، لكن آثاره ظلت كابوساً في المنطقة.

كما أن نظام الحكم في العراق لا يشجع على حالة السلم والأمن الدولـــي، وما تقوم به العراق إلى الآن لا يساعد على قيام نظام للأمن في المنطقة والعالم، ولكن هل الحرب هى البديل أو الخيار الوحيد؟ لا بـــل إن القـــانون الدولي لا يسمح بتوجيه ضربة للعراق لمجرد عدم انصياعها لقرار نزع أسلحة الدمار الشامل خاصة إذا كان هذا سيكون مـــن أهـــداف الأمم المتحدة فيجب أن يشمل هذا الهدف جميع الدول والمـــنطقة كلها والعالم كله، وهناك أكثر من اتفاقية تقرر التزام الدول بـــنزع أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة البيولوجية والكيماوية) لكن أن تكـــون العـــراق هى وحدها التي تضرب لأنها هى التي لابد وأن تنفذ هـــذا القرار دون غيرها، فهذا من الظلم البين والعدوان الواضح، فهذه هـــى إسرائيل تنتهك القرارات كل يوم، ولا أحد يستطيع أن يوجه لها لوما.

فالولايات المتحدة التي تتزعم الحرب الآن ضد العراق هى التي تســـمح لإسرائيل باختراق قواعد القانون الدولى، ولا تقبل أن يصدر أى قرار من مجلس الأمن بمجرد الإدانة أو التنديد بما تقوم به.

إن مجلـــس الأمـــن فـــي تقديـــر الكثـــير هو مجرد أداة لتنفيذ المخططـــات الأمريكـــية، وأن الأمين العام للأمم المتحدة موظف في

الخارجـية الأمريكية يأتمر بأمرها، ويقول ما تريد، ولا يقول ما تريد له ألا يقوله.

فهـناك عـدم شرعية من منظور الأديان السماوية، ومن حيث القانون الدولى، ونظام الأمم المتحدة، ونناشد دول العالم جميعا وعلى رأسـها الولايـات المـتحدة أن تنصـاع لحكم العقل، ولحكم القانون الدولـى، وأن تحاول حل النزاع بالطرق السلمية، وأن تضع نهاية لما يحـدث من خرق للقرارات الدولية بالوسائل السلمية، ونناشد العقلاء والحكمـاء في العالم للأخذ على يد كل من يحاول أن يفعل أشياء تخل بالأمن، وتضر بالسلام، وتخالف القانون الدولى.

وأرجو أن تنتظروا الآن لتسمعوا النداء الذي يعد باسمكم جميعا لكـى يوجه إلى العالم المتحضر بشأن ما يحدث الآن، وتفادى ضربة ضد العراق، وضد الشرعية، وضد النظام العالمي الذي نحياه.

المناقشات والتعقيبات

س: كيف يمكن محاسبة أمريكا على اختراق القانون الدولى؟

دكتور/ جعفر عبد السلام:

- المجتمع الدولى فوض مجلس الأمن فيما يجب أن يتم لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فالذي يستطيع أن يحاسب أمريكا هو مجلس الأمن لكن لا تنسوا حقائق القوة، وتستطيع الولايات المتحدة أن تحشد الأصوات داخل الأمم المتحدة لكى تدعم موقفها في مجلس الأمن، ففي الوقت الحالي والظروف الراهنة لا نستطيع أن نجبر أمريكا على شئ ما بغير الطريق السلمي والإلزام الأدبي.

س: لماذا لا نسمح في مصر بالتعبير عن الاعتراض على حرب العراق؟

دكتور/ عبد الله الأشعل:

- ليس هناك قيود في مصر تمنع من التعبير عن الاعتراض، لكن هناك قواعد بالنسبة للمظاهرات لابد وأن تراعى، وموقف الحكومة المصرية واضح في هذه القضية، ولا تناقض بين الموقف الشعبى والموقف الرسمى، وإظهار المشاعر مرغوب فيه لكن وفقاً للضوابط التي يضعها القانون الوطنى حتى لا تتعقد المشاكل، وموضوع العراق متشابك

الأطراف سياسياً ودينياً واقتصادياً، فالمظاهرات مطلوبة لكن بضوابطها، وهذه الضوابط تقررها السلطات الأمنية في مصر، وكل ما يدور في الأذهان تعبر عنه الحكومة المصرية.

لكن أود التعقيب على نقطتين هامتين:

١- فالمشكلة المفروضة بين العراق والأمم المتحدة، لكن أمريكا دست أنفها في الموضوع، إذ أن الولايات المتحدة ليست راعية السلام العالمي، ولم تفوض في هذه القضية من جانب مجلس الأمن.

٢- ماذا لو صدر قرار من مجلس الأمن بضرب العراق؟

قرارات مجلس الأمن التي تتفق مع الميثاق هى القرارات المحترمة، أما القرارات التي تصدر على سبيل التوافق بين المصالح، وربما على سبيل المؤامرة فتستوفى الأوضاع الشكلية دون الأوضاع الموضوعية داخل الميثاق، فهذه تتعارض مع الشرعية الدولية، لذلك أقول: إن قرارات مجلس الأمن لا تعتبر كلها شرعية دولية، فالشرعية الدولية لها عدة مصادر:

المصدر الأول: هى مبادئ القانون الدولى، والمصدر الثاني: أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والمصدر الثالث: هى القرارات التي تتوافق مع الميثاق، فإذا كان هناك مجافاة بين قواعد القانون الدولى

وقواعـد الميثاق وبين قرارات مجلس الأمن، فهذه القرارات لا تعتبر مـن الشرعية الدولية وإنما يمكن أن تعتبر معارضة للشرعية الدولية لذلـك أنا اعتبر أن أى قرار يصدر من مجلس الأمن تحت أى مسمى لضرب العراق يعتبر معارضا للشرعية الدولية ومتناقضاً معها، وهذا القـرار لا يلـزم الدول، لأنه من الممكن أن يصدر قرار من مجلس الأمـن بضرب العراق، فإذا حدث توافق مصلحة بين فرنسا وألمانيا داخل المجلس وبين الصين وروسيا من الممكن أن يصدر القرار فهل تلـتزم به؟ لا لأنه ليس هو الشرعية الدولية، بل الشرعية الدولية هى مـبادئ القـانون الدولى، وقواعد الميثاق، فإذا اتفق قرار المجلس مع الاثنين أصبح هو الشرعية الدولية.

- مناطق الحظر في العراق غير موجود في قرارات مجلس الأمن، وقد قدمته الولايات المتحدة للعالم كله، وهو يتعلق بالنازحين الذين فـروا مـن السـلطات العراقية حينما حرضت الولايات المتحدة الأتـراك في الشمال والشيعة في الجنوب على الحكومة العراقية أثـناء غزو العراق للكويت، والحكومة العراقية تدافع عن السلطة المركـزية، وعن القانون العراقى للمحافظة على الوحدة الإقليمية للعـراق، وهـذا جزء من الصراع بين العراق والدول المجاورة، وهذا يعد من الشئون الداخلية والسلطان الداخلى لحكومة العراق، وقامـت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإنشاء منطقة الشمال ومـنطقة الجـنوب، وهـذا لا يـتفق مـع المعطيات الجغرافية

والجيوسياسية للعراق، والشعب العراقي من الشعوب القوية المقاتلة، وهو من أغنى الدول العربية، إذ عنده البترول والزراعة والصناعة، وهو يقوم على قاعدة صلبة لكنه هش من الناحية السياسية، والمناطق أصبحت مناطق فعلية، وبالتالي إذا ضربت السلطة المركزية في العراق فسيتفكك الشعب بسهولة جداً، كما أن هناك خلل بين الورقة العراقية الكردية، والورقة التركية الكردية، والأكراد حوالي ٤٠ مليون نسمة يقعوا في أربع دول روسيا والعراق وسوريا وتركيا، وهذه منطقة ملغومة من الناحية السياسية والإستراتيجية، فضرب الحكومة المركزية في العراق سيؤدى إلى تفكيك وانقسام وصراعات، وستكون إيران طرفا في الموضوع، وهى مستهدفة، لأن الولايات المتحدة تريد أن تصفي حسابا مع إيران، وتريد تصفية حسابا مع حزب الله وسوريا، وكما تدعى إسرائيل، تحت المسجد الأقصى فالمسلسل مستمر، ومن الممكن أن يأتي الدور على مصر.

- ونحن الآن على مفترق طرق، فهناك ضرر واقع، لكن الضرر الأكثر خطورة هو أننا في هذه المرحلة نجنى ثمار الحصيد المر الذي حدث قبل ذلك، وأصبح الصراع العربى الإسرائيلي مرهون بالصراع مع العراق.
- وقد كتب أحد المفكرين الأمريكيين مقالة ذكر فيها أنه ليس هناك مصلحة لأمريكا في ضرب العراق وإنما هى تستجيب لمصالح

معينة لإسرائيل، وإذا كانت إسرائيل تريد ذلك فلابد وأن تقوم بهذا الدور ويجب أن تبتعد الولايات المتحدة عن ذلك إذ أن ضرب العراق قد يكون سببا في انهيار الإمبراطورية الأمريكية.

- كما أن إدعاء القيادة الأمريكية بأن العراق يهدد جيرانه ليس إلا مدعاة لتقسيم المنطقة بأكملها، وإنما هى مصلحة إسرائيلية محققة لتقسيم ولذا يجب أن نضع في الاعتبار الدمار الذي سيتحقق من جراء هذا الحرب بالإضافة إلى المركز الذي ستحصل عليه إسرائيل في مواجهة العالم العربى.

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى العالم المتحضر

صادر عن ندوة

(ضرب العراق والشرعية الدولية)

تدارست الندوة المنعقدة بجامعة الأزهر بالتعاون بين رابطة الجامعات الإسلامية ومركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر يوم الأربعاء ٢٠٠٣/١/٢٩م ، ما يجري في المنطقة من حشد للجيوش ، وتدافع للقوات ، وتلويحات بشن الحرب .

كذلك تداولت الندوة الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي يمكن أن تجلبها الحرب على منطقتنا .

وانطلاقا من الدور الخلاق الذي تقوم به جامعة الأزهر ورابطة الجامعات الإسلامية في تنوير الشعوب الإسلامية بالحقائق المتصلة بالواقع المعاصر ، وحكم الشريعة الإسلامية والشرعية القانونية فيما يجري .

فإنها توجه نداء إلى قادة العالم والمنظمات الدولية والهيئات المجتمع المدني وشعوب العالم كله الذين يحرصون على أمن البشرية وقيمها ومكتسبات الإنسانية فيها .

وفيما يلي نص النداء :

تناشـــد جامعة الأزهر ورابطة الجامعات الإسلامية قوى الرأي العـــام العالمـــي بـــذل كافة الجهود لمنع العدوان المزمع ارتكابه ضد العراق، وتؤكد الندوة على الحقائق الآتية :

١- أن هـــذا العدوان يخالف كافة أحكام الأديان السماوية التي تدعو إلى السلام ونبذ العدوان بكافة صوره وأشكاله .

٢- أن ميثاق الأمم المتحدة يحظر حظرا مطلقا استخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول إلا في أوضاع يحددها الميثاق عند قيام عدوان أو إخـــلال بالســـلم، أو تهديد ، ووفق سلطات مجلس الأمن ، ومؤدى ذلك أن السلوك الأمريكي إزاء العراق لا يقوم على أي مبرر قانوني.

٣- ضرورة تسوية هذا الموقف بالطرق السلمية المعروفة بعيدا عن استخدام القوة .

٤- تناشـــد دول العـــالم تحريـــر المنطقة من كل أسلحة الدمار الشـــامل بمـــا في ذلك إسرائيل ، وحق دول المنطقة في أن تعيش في أمان .

٥- نظـــراً للآثـــار المدمرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا للمـــنطقة والعالم كله ، تناشد الندوة المجتمع الدولي حماية المنطقة من كارثة محققة .

٦- تســـاند الـــندوة موقف الرئيس مبارك ومساعيه الرامية إلى تجنيـــب العراق والمنطقة آثار العدوان المحتمل ، حتى تتفرغ المنطقة لبناء السلام والرخاء لشعوبها .